

ولان زيد الرحمن الرجم اقرصا على الوارد لان الحمل ليس محل الذكر  
 والمأذونين السبعة هنا على الاستفاضة بخلاف القراءة لان  
 المقود هنا للقراءة والسبعة من القران فقدم المقود عليها بخلاف  
 ما نحن فيه فان التسمية للشرع عن ابي الجوزي والقرآن من شرفهم  
 لا ان يقرأ الا بعدهما بالاضروي في الجمع عن جمع لا يحصل تاديه  
 السنة والابتداء الاستفاضة عن السبعة ويجوز ان يقرأ في  
 الخبر الحمد عن سوا المفضله اتم من غيره بانه صلى الله عليه وسلم  
 كمن من الخبثه قال ابن الواقد هذا الذكر يدل على ان المسبح  
 العين كما اشترك واستدل بانه صلى الله عليه وسلم اسكن  
 المسبح في الصلاة ولم يتطهرما ولو كان غفرا لم اسكنه فيها  
 ولكن كسب الفعل من حيث الطبع سم على محم غفرانك  
 منسوب بمجرد وجوب اذ هو يدل من اللفظ بالفعل اي  
 اغفر او على انه مقول به اي اسالك ويصح اللفظ اي المطلوب  
 غفرانك وتبين انه يكرر غفرانك وما بعده تلامها في الدعاء  
 عقب الوضوء وهذا اللفظ اعني قوله غفرانك بقول الخليل  
 ولو دخل بغير قصد الحاجة معها ما سب واما الحديث الذي  
 الخصاص بقاضي الحاجة كما قاله البرماوي وعنه علي بن  
 وعبارة قول غفرانك الحديث اخذ هذا التسمية لقاضي  
 الحاجة واما غيره فيقول ما يناسب قال في شرح البرج وسببه  
 سؤاله الموقر عند اضرافه ترك ذكر الله في تلك الحالة  
 او خوفه من تعصده في شكر نعم الله تعالى التي انعم عليه  
 فاطمه ثم هضمه ثم سهل وجهه فان قيل ترك الذكر  
 على الخلا ما هو به فلا حيلة في الاستفاضة من تركه لاجاب  
 ان

فصل

انه سببه من قبله فالامر بالاستفاضة السبب فيه الا ان  
 لذته اي لذته اصله اي المأكول وكذا يعاينه ومن الادب ما قال  
 المحب الطبري تفهنا ان لا ياكل ولا يشرب ومنها الاستفاضة لان  
 بورت السبب في الرض مع زياده فالسنة روي عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما ان ابن ارم انطلس لتفوس حلقته بولك  
 تفوط جاء ملك وقام على راسه وقال يا ابن ادم انظر  
 آية النبوة التي اظهرها كيف تغيرت عن حالها اصغرك فانظري  
 عاقبتك وما نور اليه حالك في الغرهم من اليف غير السلام  
 اللقائي على البرية في بيان ما ينبغي به  
 الموضوع اي في بيان الاسباب التي يترتب بها الوضوء واجبه  
 على الانسان اي يترتب بها مرة الوضوء في كل وقت ووضوء  
 والا فالوضوء لا يترتب تلكه الاسباب وانما يترتب بالقران من  
 افعاله وهذه الاسباب تترتب بها المدة التي مكث فيها متوضئا  
 كما علمت قال العلامة في تبيين الشرايع من تبيان المنزلة  
 ربه التي من اصله ويلزم عليه بطلان العبادة الواضحة حاله  
 وهو يترتب لرفعه منه صلته ويحجب عن المتن من ان سراره  
 بالناقضه الناقض في عرق الشرع وهو ما يتوضئ الشرع  
 وقته التي من اصله وتفسد الناقضه بانه ما توضحه التي من  
 اصله تفسد لغوي واما معناه الشرعي فهو توضحه التي من  
 وقت فوضوه فقط وهو مراد العلامة فقيد من اهل الشرع  
 اهو واعتقدت ان التبرع بها ينبغي به الرضوي انتم  
 باله ورضع ان عدم الطهارة اصرك في الاسباب فالطهارة التي  
 لم يسبق لها طهارة لا يقال في حديثه انتم طهارة رطلها

Copyrighted by University